بالأعلام والهدايا والفعاليات..

سوق المزارعين بهورة عالي يحتفي باليوم الوطني السعودي

كتب وصور: عبدالأمير السلاطنة

وسط أجواء مفعمة بالفرح والمحبة احتفى سوق المزارعين في هورة عالي باليوم الوطني السعودي الـ96، من خلال برنامج متنوع من الفعاليات والأنشطة، عكس عمق مشاعر الأخوة والترابط التي تجمع الشعبين البحريني والسعودي.

وشهد الاحتفال حضوراً وتفاعلاً من الزوار، إلى جانب توزيع الهدايا احتفاءً بهذه المناسبة الوطنية، في أجواء جسدت المحبة التي تجمع بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، وما تمتد إليه العلاقات بين البلدين من روابط تاريخية وأخوية راسخة.

وأكد محمد الملا مدير سوق المزارعين بهورة عالي أن تنظيم الاحتفال يأتي تعبيراً عن مشاعر المحبة والتقدير التي يكنها أهل البحرين للمملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق، واحتفاءً بمناسبة وطنية عزيزة على قلوب البحرينيين، مشيراً إلى أن العلاقات البحرينية السعودية تتميز بعمقها التاريخي وما يجمع الشعبين من محبة وتآلف وترابط.

وأوضح أن إقامة مثل هذه الفعاليات في سوق المزارعين تسهم في تعزيز التواصل بين الزوار، وتمنحهم فرصة للمشاركة في الاحتفاء بالمناسبات الوطنية للأشقاء، بما يعكس خصوصية العلاقات التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين.

من جانبه، عبّر أحد الزوار من المملكة العربية السعودية عن سعادته بالمشاركة في الاحتفال باليوم الوطني السعودي في مملكة البحرين، مؤكداً أن المناسبة اكتسبت طابعاً خاصاً لما تحمله من مشاعر المحبة والأخوة بين الشعبين. وقال: «أحب أن أحتفل بهذه المناسبة في البحرين، التي تجمعنا بأهلها وشعبها مشاعر المحبة والأخوة، ونشعر فيها دائماً بأننا بين أهلنا وإخواننا».

الرأي الثالث

قيادة بين شعبها.. وشعب حول قيادته

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

«شعب البحرين الوفي هو ثروتنا الحقيقية وسندنا الدائم».. مقولة خالدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، تختصر فلسفة الحكم في مملكة البحرين.. ويؤكدها قول صادق آخر: «قيمة الدولة الحقيقية تقاس بما تقدمه لمواطنيها وقت الشدة لا وقت الرخاء».

وبين هاتين الحكمتين، جاءت الزيارة الكريمة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، لسترة والحد، لتكون التطبيق العملي والترجمة الحية لهذا النهج.

لم تكن زيارة تفقدية عابرة، بل كانت زيارة دولة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.. زيارة جاءت تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، ومتابعة لأمر سموه الكريم بتعويض المواطنين جراء الاعتداءات الإيرانية الآثمة والجبانة التي أسفرت عن تضرر عدد من المنازل والمركبات.

فسموه لم يكتف بإصدار أمر التعويض، بل نزل بنفسه إلى الميدان، بين أبناء شعبه، ليطمئن عليهم ويقف على سرعة تنفيذ الإجراءات، وإن أمر التعويضات ليس مجرد مبلغ مالي، بل هو رسالة طمأنة لكل بيت بحريني بأن حقوقه مصانة، وبأن دولته تقف معه في السراء والضراء، ورسالة ردع حازمة لكل معتدٍ بأن أمن البحرين والمواطن البحريني والأسرة البحرينية خط أحمر.

وهنا تتجلى الدلالة الأولى للزيارة، بأن المواطن في صدارة أولويات الدولة.. ففي الوقت الذي يحاول فيه المعتدي إلحاق الضرر ببيوت آمنة ومركبات أبرياء، كان الرد البحريني أسرع من الاعتداء نفسه.. قرار فوري بالتعويض، وتسخير كل الإمكانات، ومتابعة شخصية من سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

أما الدلالة الثانية، فهي قرب القيادة من الشعب واحتياجاتهم، ولقد اعتدنا من سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء أن يكون قائداً ميدانياً بامتياز.. فهو حاضر في كل موقع، قريب من كل مواطن، يستمع باهتمام ويوجه بحكمة. وهذه الزيارة لسترة والحد أكدت أن المسافة بين القيادة والشعب هي صفر، وأن باب المسؤول مفتوح، وأن هموم المواطن تصل مباشرة إلى أعلى مستوى. وهذا القرب هو سر الثقة المتبادلة التي لا تتزعزع بين القيادة والشعب.

والدلالة الثالثة والأهم، هي التماسك المجتمعي والوحدة الوطنية. ذلك أن الاعتداءات الآثمة التي استهدفت بعض المنازل في سترة والحد، لم تستهدف منطقتين، بل استهدفت البحرين كلها من أقصاها إلى أقصاها.. وكان الرد الشعبي ملحمة وطنية رائعة.. وهذه الزيارة عززت هذا التماسك، وقالت لكل مواطن: أنت لست وحدك، فالوطن كله معك.

لم يكن هذا التلاحم مقتصراً على الجانب الرسمي والشعبي فحسب، بل تجسد في أروع صوره من خلال دور الجهات كافة، فتوجيه سموه الكريم بالعمل بروح فريق البحرين الواحد، هو كلمة السر التي تقود نجاحات الوطن.. كما لا يمكن إغفال الدور الوطني المشرف للقطاع الخاص، الذي أثبت مرة أخرى أنه شريك أصيل في البناء والدفاع عن الوطن، حيث بادر بالمساهمة والوقوف إلى جانب الجهود الحكومية، مجسداً بذلك المسؤولية المجتمعية الحقيقية.

هذه هي البحرين التي نعرفها.. دولة لا تترك أبناءها، وتعتبر أن جبر خاطر مواطن واحد هو واجب وطني مقدس.. فالدولة الحقيقية كما تقول الحكمة، تظهر قيمتها وقت الشدة، وقد أظهرت مملكة البحرين قيمتها بأبهى صورة.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

لا طعن أمام التمييز جنائيا من دون تفويض صريح من المحكوم عليه..

«التمييز» ترفض طعن محكوم وتؤكد أن توكيل المحامي بالاستئناف لا يكفي

أقرت محكمة التمييز حكما صدر بالسجن 3 سنوات على متهم في وقائع تزوير واحتيال، بعد أن رفضت المحكمة الطعن المقدم من محامي المتهم، مؤكدة أن الطعن بالتمييز في المواد الجنائية حق شخصي للمحكوم عليه، ولا يجوز للوكيل مباشرته إلا بتفويض يجيز له ذلك صراحة، وأن التوكيل المقدم من محامي المتهم لم يعط له الحق في الطعن أمام محكمة التمييز.

وتعود تفاصيل القضية إلى اتهام النيابة العامة المتهم وآخر بارتكاب عدد من جرائم التزوير واستخدام المحررات المزورة، على خلفية محاولة تصدير شحنات من الألومنيوم على أنها مخلفات ورقية من خلال إنشاء فاتورة بيع مزورة أثبت فيها، خلافاً للحقيقة، بيع الشركة التي يعمل بها كمية من المخلفات الورقية إلى شركة أخرى، وارتكاب تزوير في سجلات إلكترونية رسمية، وتزوير تصريح تصدير المخلفات الورقية الصادر عن المجلس الأعلى للبيئة، وتزوير فاتورة بيع. وعاقبت المحكمة الكبرى الجنائية المتهمين بالسجن مدة 3 سنوات وتغريم كل منهما 3 آلاف دينار عما أسند إليهما من اتهام للارتباط، وأمرت بإبعادهما عن مملكة البحرين نهائياً بعد تنفيذ العقوبة، ومصادرة المحررات المزورة المضبوطة، واستأنف المتهمان الحكم، إلا أن محكمة الاستئناف العليا قضت بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف.

وطعن محامي أحد المتهمين بالتمييز على الحكم بصفته وكيلاً عن المحكوم عليه، مستنداً إلى التوكيل الرسمي الصادر إليه، حيث بحثت المحكمة مدى توافر صفة الوكيل في مباشرة الطعن، وتبين لها أن التوكيل صدر قبل الحكم المطعون فيه، وأن عباراته اقتصرت على الحضور والمرافعة أمام المحاكم ورفع الاستئناف والاعتراض على الأحكام وطلب إعادة النظر فيها، من دون أن يتضمن تفويضاً صريحاً بالطعن بالتمييز. حيث رفضت المحكمة قبول الطعن شكلا وأكدت أن الطعن بالتمييز في المواد الجنائية من الحقوق الشخصية للمحكوم عليه، ولا يملك الوكيل مباشرته إلا إذا كان مفوضاً بذلك، أو كان ينوب عن المحكوم عليه بموجب القانون، حيث حكمت المحكمة أن الطعن تقرر من غير ذي صفة، وقضت لذلك بعدم قبول الطعن شكلاً.

استجابة لما نشرته «أخبار الخليج»..

وضع حواجز إسمنتية على مصرف المياه المكشوف في الهملة

كتب: محمد القصاص

استجابة لما نشرته «أخبار الخليج» بشأن خطورة مصرف المياه الزراعية المكشوف الواقع على طريق 1005 بمجمع 1010 في منطقة الهملة، تم وضع حواجز أسمنتية حول المصرف لتأمين الموقع والحد من مخاطر سقوط المركبات فيه.

وأعلن ممثل الدائرة الثالثة بمجلس بلدي الشمالية محمد سعد الدوسري تنفيذ طلب تأمين الموقع من قبل وزارة الأشغال، معربا عن شكره للوزارة ووكيل الوزارة المهندس الشيخ مشعل بن محمد آل خليفة على سرعة الاستجابة وإنجاز العمل، موضحا أن تأمين المصرف كان من بين الطلبات التي سبق طرحها ومتابعتها لدى وزارة الأشغال وخصوصا بعد تعرض إحدى السيارات للانقلاب بالقرب من الموقع الذي كان يفتقر إلى الحواجز والتحذيرات اللازمة لا سيما خلال ساعات الليل.

وأكد أن وضع الحواجز الأسمنتية يمثل خطوة مهمة لتعزيز السلامة على الطريق مشيدا بجهود فريق العمل والجهات المعنية في الاستجابة للمطلب وإنجاز الأعمال المطلوبة.

حرق سيارة وأتلف جزءا من منزل..

خلاف على 800 دينار يقود شابا إلى السجن 3 سنوات وغرامة 5 آلاف دينار

قضت المحكمة الكبرى الجنائية بتأييد حبس معارض بالسجن مدة 3 سنوات وإلزامه دفع ما يقرب من 5 آلاف دينار قيمة تلفيات تسبب بها في سيارة تعود إلى فتاة بالإضافة إلى أحد المنازل بسبب خلاف مالي قدره 800 دينار، حيث وجهت النيابة العامة إلى المتهم أنه أشعل حريقًا عمدًا في المركبة المملوكة للمجني عليها، وكذلك في المال الثابت المملوك لها، مما يعرض حياة الناس والأموال للخطر. وتعود تفاصيل الواقعة، بحسب بلاغ المجني عليها، إلى أنها كانت تمر بضائقة مالية، وطلبت من المتهم مساعدتها، فقام بتحويل مبالغ مالية على فترات وصلت إلى 800 دينار، وأضافت أن المتهم، عندما علم بأنها ستتزوج، طلب منها إعادة المبلغ قبل زواجها، فاتفقت معه على تقسيط المبلغ، إلا أن الأخير قام بتهديدها بإرجاع المبلغ، ومن ثم تعرضت سيارتها لحريق، واتضح لها من خلال التسجيلات المصورة أن المتهم هو من ارتكب الواقعة. من جانبه، أنكر المتهم في تحقيقات النيابة تورطه في حرق سيارة المجني عليها، وأضاف أنه تعرف على المجني عليها على تطبيق «إنستغرام»، وقد قام بإرسال مبالغ للمجني عليها منذ 8 أشهر بلغت 800 دينار، وطلب منها إعادة المبلغ، إلا أن الأخيرة كانت تماطل فترة ولا تتواصل معه، وأضاف أن المجني عليها بعد فترة أكدت له أنها ستعيد إليه المبلغ الذي في ذمتها، موضحًا أنه يوم الواقعة كان بالقرب من المنطقة، ولم يقم بأي عمل وكان برفقة أصدقائه، ومن ثم عاد إلى المنزل وفوجئ بحضور الشرطة والقبض عليه، إلا أن التحريات وكاميرات المراقبة الأمنية أكدت ارتكابه الواقعة.

حبس 4 لصوص سنة ضربوا آسيويا وسرقوا دراجته

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية 4 لصوص لم تتجاوز أعمارهم 19 عاما، بحبس كل منهم سنة بعد أن استدرجوا آسيويا ثلاثينيا وضربوه لإجباره على فتح تطبيق «بنفت» والاستيلاء على أمواله، وحين فشلوا سرقوا دراجته الكهربائية ولاذوا بالفرار، فيما أمرت المحكمة مركز الإصلاح والتأهيل بتقديم تقرير بعد 6 أشهر عن الأول والثالث والرابع كونهم لم يتموا الـ 18 عاما.

وكانت النيابة قد وجهت إليهم أنهم سرقوا المال المنقول المملوك للمجني عليه بطريقة الإكراه الواقع عليه، بأن قاموا بضربه وشل حركته، وتمكنوا بتلك الوسيلة القسرية من تعطيل مقاومته والاستيلاء على المسروقات والفرار بها.

وتعود تفاصيل القضية وفق بلاغ المجني عليه، الذي يعمل في مطعم، إلى أنه في يوم الواقعة وأثناء قيادته الدراجة الكهربائية في الطريق العام، استوقفه المتهمون وقاموا بضربه وتفتيش جيبه، كما طلبوا منه فتح تطبيق «بنفت»، وعندما رفض قاموا بضربه وسرقة دراجته الكهربائية ولاذوا بالفرار، وتسببوا في إصابته، وبإجراء التحريات تم القبض عليهم.

واعترف المتهم الأول، وقرر أنه في يوم الواقعة اتفق مع باقي المتهمين من الثاني إلى الرابع على استدراج المجني عليه إلى مكان الواقعة عبر أحد التطبيقات الخاصة بالتعارف، وفور وصول المجني عليه قاموا بضربه وسرقوا دراجته ولاذوا بالفرار، كما اعترف المتهمان الثالث والرابع أنهما في يوم الواقعة ضربوا المجني عليه، حيث اعترف المتهمون جميعًا بوقوع الحادثة، وثبت بفحص المجني عليه تعرضه لإصابات وفق ما ورد بالتقرير الطبي المرفق.